السعودية مستعدة لخفض 300 الف برميل.. والامارات 90 الف.. وفنزويلا تقول انها لم تنفذ بعد ثاني خفض معلن

أوبك تستعد لخفض الانتاج مليون برميل يوميا

الشيخ علي الجراح الصباح وزير النفط الكويتي

عبدالله بن حمد العطية وزير الطاقة والصناعة القطري

رفاييل رامير‌از وزير الطاقة الفنزويلي

الدوحة ـ من غيداء غنطوس

وعدي سري:

يجتمع وزراء نفط منظمة أوبك امس الخميس لوضع اللمسات الاخيرة على أول خفض انتاج للمنظمة منذ عام 2004 بهدف كبح انحدار شديد في الاسعار وتوجيه رسالة قوية الى سوق عالمية متشككة. وقال وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل لـ«رويترز» في مقابلة أن «مصداقية أوبك على المحك».

ويدرك الوزراء أن فشلهم في التحدث بصوت واحد خلال الاسبوعين السابقين للمحادثات التي تنعقد على عجالة ساهم في تراجع النفط الى 58 دولارا للبرميل منخفضا 26 في المئة عن ذروته في منتصف تموز (يوليو) وقرب أدنى مستوياته هذا العام. كما أن الصمت العام الذي انتهجته السعودية أكثر أعضاء أوبك نفوذا وأكبر مصدر للخام في العالم دفع بعض المحللين والمستثمرين الى التكهن بأن المملكة تعارض خطة لخفض الانتاج مليون برميل يوميا أو 3,6 في المئة من انتاج المنظمة. لكن وزير النفط السعودي علي النعيمي أسكت تلك الشكوك لدى وصوله الى الدوحة امس الخميس قائلا انه يقف بقوة وراء الخفض المزمع وملمحا الى أن خفضا أعمق قد يعقبه عندما تعقد أوبك اجتماعها التالي في نيجيريا في ديسمبر كانون الاول.

وأبلغ النعيمي تلفزيون «رويترز» عن اعتقاده أن خفض مليون برميل يوميا من الانتاج الفعلي سيكون كافيا وأن المنظمة لديها الكثير من الوقت للتباحث بشأن تخفيضات اضافية عندما تجتمع في العاصمة النيجيرية أبوجا. وقال النعيمي لـ«رويترز»، «هذه ليست نهاية الطريق لان أمامنا اجتماع اخر مقبل».

وردا على سؤال حول الكمية التي قد تخفض بها أوبك الانتاج قال النعيمي «500 ألف برميل يوميا على الارجح».

وقال موضحا للصحافيين مسألة السعر ان السعر يتحدد وفقا لقوى السوق وما تسعى المنظمة لعمله هو تحقيق التوازن في السوق. ويهدف الخفض المقترح الى معالجة مسألة ارتفاع مخزونات الوقود في البلدان المستهلكة خصوصا الولايات المتحدة وتراجع متوقع في الطلب على نفط أوبك العام القادم مع بدء تدفق امدادات جديدة لاسيما من بحر قزوين. ويبدأ الوزراء اجتماعهم الساعة 1700 بتوقيت غرينتش لتحديد موضع السكين بدقة هل تقطع من الانتاج الفعلي بحساب متوسطه على مدى ثلاثة أشهر أو 12 أو 14 شهرا أم من الحصص الرسمية التي لا صلة لها بما تضخه دول المنظمة.

وقال عبد الله العطية وزير النفط القطري انه يعتقد أن الجميع في أوبك متفقون على الحاجة لخفض مليون برميل يوميا من الانتاج الفعلي اعتبارا من الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) خلال اجتماعهم في وقت لاحق اليوم.

وتسعى ايران وفنزويلا اللتان تجاهدان للوفاء بحصصهما الى تجنب خفض الانتاج استنادا الى المعروض الفعلي حيث ستفقدان حصصا سوقية لصالح منتجين اخرين لاسيما الجزائر والذين يضخون فوق حصصهم الرسمية بكثير. لكن معظم أعضاء أوبك التي تضخ أكثر من ثلث انتاج العالم من النفط يقولون ان خفض الانتاج ينبغي أن يجيء من الانتاج الفعلي كي يحظى بالمصداقية. وقال وزير النفط الايراني كاظم وزيري هامانه اليوم انه سيمضي مع رأي الاغلبية.

ويدفع بعض الاعضاء أنه ثمة حاجة لخفض الانتاج أكثر من مليون برميل يوميا لدعم الاسعار. وقال رئيس أوبك ادموند داوكورو ان خفض الانتاج مليون برميل يوميا سيكون «أقل نتيجة» لاجتماع امس. وأبلغ «رويترز»، «سنضر بأنفسنا ما لم نتوصل الى اتفاق ونصدر بيانا واضحا يحظى بمصداقية في الختام».

وقال وزير الطاقة الجزائري ان سعرا بين 50 و 60 دولارا لسلة خامات أوبك التي سجلت 55,27 دولار في أحدث تداول عليها سيكون مقبولا للمنتجين والمستهلكين. ويعادل هذا النطاق سعرا بين 55 و65 دولارا للخام الامريكي أي ثلاثة أمثال سعره في كانون الثاني (يناير) 2002 . وفي محاولة لتجنب مسألة الحصص الحساسة فان أوبك قد تطرح تخفيضات الانتاج كاجراء طوعي أو مؤقت.

ويتوقع أن تقتصر المنظمة على اعلان قائمة بتخفيضات الانتاج الفردية. لكن هذا قد لا يكفي لاقناع بعض المستثمرين المتشككين. وقال جيف باين محلل أسواق النفط في ايه.بي.ان أمرو «مهمة أوبك في الدوحة تبدو صعبة. على المنظمة أن تقدم للسوق خطة ذات مصداقية والا فان الاسعار قد تواصل تراجعها».

والتوقيت الحالي دقيق بالنسبة لاوبك لكي تخفض انتاجها في حين لاتزال أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبيا وتسود مخاوف في البلدان المستهلكة بشأن تأثير ذلك على اقتصاداتها.

وأججت قوة الطلب في الولايات المتحدة والصين موجة صعود استمرت أربعة أعوام ونصف لم تتوقف الا في الاشهر القليلة الماضية. وعززتها تعطيلات حقيقية أو محتملة للامدادات من العراق وايران ونيجيريا. لكن الاسعار سلكت اتجاها معاكسا منذ منتصف تموز (يوليو).

وقال محلل ان بعض صناع السياسات في أوبك يريدون خفضا أعمق للانتاج لكن تقلقهم انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في الولايات المتحدة حيث تمثل أسعار الوقود قضية سياسية. وقال «لولا الانتخابات الامريكية وارتفاع أسعار النفط لكانت فرصة خفض انتاج أوبك أكثر من مليون برميل يوميا ستتجاوز 50 في المئة».

وسقف انتاج أوبك الرسمي يبلغ 28 مليون برميل يوميا منذ تموز (يوليو) 2005 . ومنذ ذلك الحين يتذبذب الانتاج الفعلي بنحو 500 ألف برميل يوميا صعودا أو هبوطا عن السقف الرسمي.

واعلن وزير الطاقة الفنزويلي رفاييل راميراز امس الخميس ان البلدان الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) قررت خفض انتاج المنظمة مليون برميل يوميا غير انها لم تتفق بعد على كيفية التطبيق.

وقال الوزير الفنزويلي لدى وصوله الى الدوحة للمشاركة في اجتماع «تشاوري» للمنظمة مساء امس «نعتقد ان اوبك توصلت الى تسوية لخفض الانتاج مليون برميل يوميا وان ذلك سيكون من شأنه المساهمة في استقرار الاسواق».

واضاف ان اعضاء المنظمة لم يتفقوا بعد بشأن ما اذا كان المليون برميل يتعلق بسقف انتاج المنظمة الرسمي (28 مليون برميل يوميا) او بانتاجها الفعلي الذي يقل عن ذلك حاليا.

وأوضح «يجب ان نبحث هذا الامر وهل سيتم (الخفض) بناء على سقف الانتاج او الحصص او انطلاقا من اي مستوى للانتاج».

واكد ان الدول الاعضاء في المنظمة الذين اجتمعوا في الدوحة امس لم يتفقوا بشأن توزيع المليون برميل التي ستخفض فيما بينهم.

وقال مسؤول كبير بشركة «بي.دي.في.اس.ايه» النفطية التابعة للدولة في فنزويلا امس الخميس ان بلاده لم تنفذ بعد خفض الانتاج بواقع 50 ألف برميل يوميا الذي أعلنت أنه بدأ يوم الاحد.

وقال وزير النفط الجزائري شكيب خليل ردا على سؤال لدى وصوله الى الدوحة حول مدى التخفيض المحتمل «لقد سويت المسألة: مليون برميل».

واشار الوزير خليل الى ان الجزائر تنتج حاليا 1,4 مليون برميل يوميا ولكنه لم يوضح معدل تخفيض الانتاج الجزائري.

ونفى الوزير الجزائري علمه بالمعلومات التي تحدثت عن تخفيض اكبر من مليون برميل.

اما رئيس مؤسسة النفط الوطنية الليبية شكري غانم فاعتبر ان هذا التخفيض بمعدل مليون برميل يوميا هو كاف.

وقال لدى وصوله الى الدوحة «اذا خفضنا انتاجنا بمعدل مليون برميل فسيكون كافيا لاعادة التوازن الى السوق» موضحا ان بلاده موافقة على هذا التخفيض انطلاقا من المستوى الحقيقي للانتاج.

واشار الى ان ليبيا مستعدة لتخفيض انتاجها بموجب قرارات اوبك اي تخفيض بمعدل خمسين الى سبعين الف برميل يوميا.

ومن جهته، اعتبر الامين العام لمنظمة اوبك النيجيري محمد باركيندو ان «التفاهم تام ونأمل ان يترسخ مساء الخميس».

ورفض مع ذلك اعطاء اي رقم عن تخفيض الانتاج. وقال «لا استطيع ان اعطي اي رقم عن التخفيض قبل ان نجتمع ونراجع هذه الارقام ونأخذ خصوصا بالاعتبار ارقام المخزون (الامريكي) وبعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى». (رويترز)

«البا» البحرينية تؤكد الاتفاق على زيادة رواتب العاملين 20 % بعد اضراب للعاملين

■ المنامة ـ ا ف ب: اعلنت شركة المنيوم البحرين (البا) امس الخميس انها توصلت لاتفاق مع نقابة العاملين في الشركة يقضي بزيادة رواتب العاملين في الشركة الى عشرين بالمئة.

واكدت الشركة بذلك تصريحات ادلى بها رئيس النقابة لوكالة «فرانس برس» امس الاربعاء.

وقالت الشركة التي تدير اكبر مصهر للالمنيوم في الشرق الاوسط في بيان تسلمت «فرانس برس» نسخة منه ان «المفاوضات حول تعديل الرواتب انتهت بنجاح».

واضافت ان «الادارة التنفيذية لشركة البا ونقابة العاملين في الشركة رفعت نسبة الزيادة من 15 الى ما بين 20 و22 %».

وقال بيان الشركة ان «الاتفاق الذي تم التوصل اليه صباح امس يشمل زيادة رواتب جميع العاملين في الشركة وسيتم تطبيقه اعتبارا من هذا الشهر».

وتابع ان «ادارة الشركة اقرت هذا الاتفاق بتوجيهات من ملك البحرين حمد بن عيسى ال خليفة الذي أمر بتعديل رواتب جميع الموظفين لدى لقائه بمجلس ادارة الشركة الشهر الماضي».

واضاف البيان ان «المفاوضات تواصلت بين ادارة الشركة والنقابة صباح امس باشراف مباشر من رئيس مجلس ادارة الشركة عصام فخرو الذي اعطى توجيهاته بضرورة الوصول الى اتفاق».

وكان رئيس نقابة العاملين في شركة المنيوم البحرين «البا» علي البنعلي اعلن لوكالة فرانس برس الاربعاء ان النقابة وادارة الشركة توصلتا الى اتفاق على زيادة اجور العاملين في الشركة بنسبة 20 % .

وكان حوالي 1750 من العاملين في الشركة نفذوا اضرابا تحذيريا لمدة ساعة واحدة في خطوة لتأكيد مطالبتهم بتعديل رواتبهم بنسبة 30 % . ولم يتسن التأكد من عدد المضربين من مصدر محايد.

ونقابة العاملين في شركة البا التي تأسست في تشرين الثاني (اكتوبر) من العام 2002 اكبر نقابة في البحرين حيث تضم في عضويتها حوالى 2500 عامل.

وسمحت البحرين بحرية العمل النقابي في اطار الاصلاحات واصدرت قانونا للنقابات العمالية تأسست بموجبه النقابات التي انضوت تحت الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين الذي تأسس في كانون الثاني (يناير) 2005 ويمثل اكثر من اربعين نقابة عمالية.

ادارة السياحة البحرينية تسحب تراخيص منشآت سياحية وتحيل اخرى الى النيابة

■ المنامة ـ ا ف ب: اعلن مسؤول في وزارة الاعلام البحرينية امس الخميس ان ادارة السياحة قامت بسحب عدد من التراخيص السياحية وتحويل 24 من الشقق الفندقية الى النيابة العامة لمباشرتها العمل بدون ترخيص.

ونقلت وكالة انباء البحرين عن القائم باعمال الوكيل المساعد لشؤون السياحة فوزي تلفت قوله ان «الجهات المعنية بضبط المخالفات في المرافق السياحية قامت مؤخرا بعدة حملات تفتيشية على جميع المرافق السياحية المخالفة».

واضاف «اثر تلك الحملات تم سحب عدد من التراخيص السياحية للمرافق المخالفة كما وجه عدد من الانذارات النهائية لبعض المرافق الاخرى المخالفة».

وتابع ان «قطاع السياحة قام بتحويل أكثر من 24 من الشقق الفندقية الى النيابة العامة بسبب مباشرتها للعمل من دون الحصول على ترخيص بينما تم سحب رخص أخرى لشقق فندقية ارتكبت مخالفات للآداب العامة».

واغلق «اكثر من عشرين مرفقا سياحيا مخالفا في عدد من الفنادق لمدة ثلاثة شهور»، وفق الوكالة.

واشار تلفت الى انه «تم سحب تراخيص أخرى لمرافق ثبت ارتكابها لمخالفات جسيمة» مشيرا الى أن «هناك قائمة جديدة من المرافق السياحية المخالفة سوف يتم إحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها».

وأوضح ان قطاع السياحة «تلقى في الآونة الأخيرة العديد من الشكاوى من أهالي عدد من المناطق السكنية يطالبون فيها بازالة بعض المرافق السياحية» التي «تشوه ملامح واجواء المناطق السكنية التقليدية بسبب مخالفاتها وممارساتها الخارجة على القوانين» في المملكة.

ولم يكشف المسؤول البحريني طبيعة هذه الشكاوى او المخالفات.

ويتصاعد الجدل منذ سنوات قليلة في البحرين حول السياحة في البحرين حيث درج النواب الاسلاميون في البرلمان خصوصا على توجيه انتقادات مريرة لادارة السياحة التابعة لوزارة الاعلام متهمين اياها بغض الطرف عن تجاوزات اخلاقية في بعض المنشآت السياحية.

وفي المقابل يشتكي رجال الاعمال البحرينيين والمستثمرين في قطاع السياحة من حملات النواب الاسلاميين على السياحة متهمين اياهم بالعمل على خلق بيئة متشددة دينيا من شأنها دفع رؤوس الاموال والاستثمارات الى الهرب من البحرين.

قيود الاستثمار تحد من نمو الاقتصاد الصيني قليلا

■ بكين ـ رويترز: أظهرت أرقام رسمية امس الخميس أن معدل النمو السنوي في الصين تراجع قليلا في الاشهر التسعة الاولى من العام الى 10,7 في المئة لكن رابع أكبر اقتصاد في العالم ما زال يسير نحو رابع عام على التوالي لنمو يزيد عن 10 في المئة. وجاء تباطؤ النمو من مستوى 11,3 بالمئة في الربع الثاني في اعقاب حملة منظمة من جانب بكين لمنع ازدهار اشعله الاقتراض من التحول الى موجة قد ترهق البنوك الصينية بالمزيد من القروض المعدومة. وقال لي شياوتشاو المتحدث باسم المكتب الوطني للاحصاءات في مؤتمر صحافي امس الخميس «تمت السيطرة بشكل أساسي على النمو الاقتصادي الزائد. هذه البيانات تظهر أن سياسات التقييد التي انتهجتها الحكومة المركزية كانت فعالة وجاءت في التوقيت الصحيح».

لكن معدل النمو السنوي في الربع الثالث ظل ثاني أعلى معدل منذ الربع الاخير في عام 2003 وقال لي ان من المتوقع ان يبقي الاقتصاد على قوته في الربع الاخير. ونما الناتج المحلي الاجمالي في الاشهر التسعة الاولى من العام بمعدل 10,7 بالمئة بالمقارنة مع الفترة نفسها قبل عام وهو معدل اسرع من المتحقق في أي اقتصاد كبير اخر. واستجاب جيه.بي مورجان لذلك برفع توقعاته للنمو في عام 2006 الى 10,6 بالمئة من عشرة بالمئة ولعام 2007 الى 9,5 بالمئة من تسعة بالمئة. وقال فرانك جونغ كبير الاقتصاديين المسؤول عن الصين بالبنك ان قوة الصادرات والاستهلاك الخاص ستحد من استمرار تباطؤ استثمارات الاصول الثابتة التي كانت المحرك الرئيس للنمو الصيني. وأضاف جونغ «فيما يتعلق بالسياسات من المتوقع ان يشعر واضعو السياسات بالارتياح من تقرير امس الذي يتوقع استمرار النمو السريع المستقر مع تباطؤ استثمارات الاصول الثابتة تمشيا مع ما تريده السلطات».

ونظرا لوجود فائض تجاري قياسي أصبح مصدر ازعاج سياسي ونقدي تريد بكين اعادة موازنة النمو بعيدا عن الصادرات. ولكن نظرا الى أن نصيب الفرد من الدخل القومي لم يرتفع عن 1700 دولار لا تريد الصين الحد من نمو اقتصاد نما بمعدل 10,2 بالمئة في عام 2005 و10,1 بالمئة في عام 2004 وعشرة بالمئة في عام 2003 وهو اداء رفع الاقتصاد الصيني الى المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث اجمالي الناتج. وفي محاولة للحفاظ على استقرار النمو رفع البنك المركزي سعر الفائدة وزاد احتياطيات البنوك مرتين منذ نيسان (ابريل). وقال جو شوكينغ رئيس بنك الانشاء الصيني للصحافيين في مؤتمر مصرفي «اجراءات التحكم في الاقتصاد الكلي حققت النتائج الاساسية المرجوة منها. فتراجعت بالتدريج قروض البنوك ونمو المعروض النقدي». لكنه قال ان واضعي السياسات مازالوا يواجهون تحديا كبيرا يتمثل في منع طفرة جديدة في الاقتراض والاستثمار مع تراجع الحاجة الى اجراءات تقييدها. وجاءت تصريحاته هذه متوافقة مع تحذير رئيس الوزراء وين جياباو الاربعاء من أن الوقت مازال مبكرا لتخفيف القيود الادارية. ويتوقع العديد من الاقتصاديين المزيد من التشديد النقدي.

انخفاض مبيعات التجزئة البريطانية على غير المتوقع في سبتمبر

■ لندن ـ رويترز: أظهرت بيانات رسمية امس الخميس ان مبيعات التجزئة البريطانية انخفضت على غير المتوقع في ايلول (سبتمبر) الماضي وبأسرع وتيرة منذ بداية العام. وقال مكتب الاحصاءات الوطنية ان المبيعات تراجعت بنسبة 0,4 في المئة خلال الشهر ليصبح معدل النمو السنوي 3,2 في المئة مقارنة بما كان عليه قبل عام.

وبلغ متوسط توقعات المحللين للنمو الشهري للمبيعات 0,3 في المئة والنمو السنوي 4,0 في المئة. وفي حين أن هذه البيانات قد تؤثر بدرجة طفيفة على التوقعات بزيادة أسعار الفائدة الشهر المقبل فمن المحتمل أن يشعر أعضاء لجنة السياسة النقدية ببنك انجلترا المركزي بالانزعاج لتزايد ضغوط الاسعار.

هبوط الاسترليني بعد انخفاض مبيعات التجزئة

■ لندن ـ رويترز: انخفضت أسعار صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار واليورو امس الخميس بعد أن أظهرت بيانات رسمية انخفاضا غير متوقع في مبيعات التجزئة البريطانية خلال ايلول (سبتمبر).

وانخفضت المبيعات 0,4 في المئة خلال سبتمبر بينما كانت التوقعات تشير الى ارتفاع بنسبة 0,3 في المئة. وفي الساعة 0838 بتوقيت غرينتش انخفض الجنيه الاسترليني الى 1,8686 دولار من 1,8720 دولار قبل صدور البيانات.

اليمن: ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الأساسية

الرئيس صالح يهدد باتخاذ اجراءات قاسية ضد التجار «الجشعين» والمعارضة تعتبرها طبيعية

صنعاء ـ من سعيد ثابت:

تشهد العاصمة اليمنية صنعاء وباقي المحافظات اليمنية، موجة غلاء غير مسبوقة في كافة أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية بدأت مع حلول رمضان ولازالت تتزايد مع اقتراب مناسبة عيد الفطر.

وقد زاد هذا الارتفاع الكبير في الأسعار من الأعباء والمطالب التي تواجه أرباب الأسر من الموظفين وذوي الدخول المحدودة، فضلاً عن شريحة الفقراء الذين يمثلون غالبية السكان.

ويأتي ارتفاع الأسعار بعد 48 ساعة من توجيهات للرئيس علي عبد الله صالح، دعا فيها الى تخفيض الأسعار، فقد فوجئ مواطنو العاصمة صنعاء منذ مساء الأربعاء بارتفاع سعر الرغيف (الخاص) الى عشرة ريالات بدلا عن خمسة ريالات مع ارتفاع طفيف في الوزن، كما شهدت أسعار عدد من السلع الغذائية، ارتفاعا ملحوظا، تجاوز في بعضها 50 في المئة، من سعرها الأصلي، الذي كان يباع عليه قبل يومين.

وقد اعترفت الحكومة رسميا في اجتماع مجلس الوزراء الذي انعقد نهاية الشهر بارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، ووصف المجلس الزيادة بأنها «ناجمة عن أعمال اقترفها بعض ضعفاء النفوس وعديمي الضمائر باستغلالهم لإقبال الناس على المواد الاستهلاكية مع دخول شهر رمضان المبارك».

وبدت التصريحات الحكومية لتفسير ظاهرة الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية متناقضة الى درجة أثارت ارتباكا لدى الرأي العام، ففي الوقت الذي انتقد فيه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح موجة ارتفاع الأسعار وقال إنها غير مبررة على الإطلاق، قال خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة «إن الأسعار مستقرة»، مرجعاً ما أسماه «الارتفاع الطفيف» الى تأثير السوق العالمي وأجور النقل.

وأوضح الوزير في تصريحات صحافية أن ارتفاع أسعار القمح والدقيق أدى الى انخفاض إنتاجهما في السوق العالمي بحوالي 20 مليون طن وارتفاع أجور النقل بنسبة 20 دولاراً للطن الواحد، وأكد وجود لجان ميدانية للرقابة ضبطت أكثر من 1500 مخالفة وإحالة التجار المخالفين الى النيابة.

لكن الرئيس صالح وبعد حوالي أكثر من 20 يوماً من موجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق اليمنية، شن هجوما قاسيا على وزارة الصناعة والتجارة، وحملها مسؤولية ارتفاع الأسعار ووصفها بالوزارة المشلولة، وحذر التجار من «عواقب التلاعب بالأسعار».

ووجه الغرف التجارية بعقد اجتماع عاجل لدراسة هذه الزيادة غير المبررة، وهدد الرئيس صالح التجار باتخاذ إجراءات قاسية ضد من يتلاعب بالأسعار وقال: خفضوا الأسعار، خفضوا أسعار المواد الغذائية والبناء وملابس الأطفال والنساء وغيرها، وإلا سنضطر الى اتخاذ إجراءات قاسية ضد كل المتلاعبين والجشعين، ورسالتي يجب أن تفهم في كل مكان، وأضاف الرئيس صالح موجها خطابه للتجار: خفضوا الأسعار وأنتم في أمن وأمان، لكي لا تصيبكم دعوة المظلومين ودعوة الفقراء والمساكين، وما ستتخذه الدولة من إجراءات قاسية ضد المتلاعبين.

ويقول معارضون «إن هجوم المسؤولين المفاجئ ضد التجار وتحميلهم المسؤولية مجرد هروب من تحمل المسؤولية، في حين أن التجار هم الذين يديرون سياسة الحكومة فعلياً معيدين الى الأذهان فشل لقاء بين التجار والحكومة حول الموضوع ذاته مع ظهور معلومات عن توقف مطاحن في الحديدة وعدن عن طحن القمح».

ويعتقد هؤلاء «أن الأزمة لن تحل قبل شهرين على الأقل؛ إذا لم تتراجع حتى الآن الأسعار في المدن في حين أنها أكثر من ذلك في الأرياف».

ويؤكد خبراء اقتصاديون أن ارتفاع الأسعار ترافق مع وجود تضخم نقدي كبير بسبب الإنفاق في الحملات الإنتخابية الذي بلغ عشرات المليارات من الريالات، وهو أمر سيؤدي الى ارتفاع الأسعار إن لم يكن على المدى القريب فعلى المدى البعيد، فضلاً عما سيلحق بالعملة اليمنية من هبوط مقابل العملات الحرة كالدولار.

وقالت جمعية حماية المستهلك في وقت سابق: إن الأسعار ارتفعت بنسب 15ـ25 في المئة على المواد الأساسية: القمح والدقيق والسكر والأرز والحليب. وأعربت الجمعية عن خيبة أملها في عدم تجاوب السلطات المختصة بشأن إبلاغها بالمخالفات، ويرجع تجار هذا الارتفاع في أسعار السلع الى فرض الدولة إتاوات باهظة عليهم مما اضطرهم الى رفع الأسعار، فيما أرجعها آخرون الى تزايد الطلب على السلع خصوصا في شهر رمضان.

وقد وصل سعر الدقيق الى 2900 ريال سعر بالجملة، بعد أن كان يباع 2550 فيما ارتفعت أسعار الزيوت من 2250 الى 2450 ريالا، وارتفع سعر الطبق البيض 30 حبة من 450 ريال الى 650، إلا أن أسعار الخضروات والفواكه تراجعت بشكل طفيف جراء قلة الطلب عليها مع دخول رمضان العشر الأواخر. ومن المرجح عودة الزيادة في الأسعار مع حلول عيد الفطر، بحسب مراقبين.

وكشف محفوظ شماخ رئيس الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة عن أن الاجتماع الذي عقدته الغرفة ظهر أمس الاول استجابة لتوجيهات رئيس الجمهورية عن وجود بعض الخلل من جانب التجار وقال:إن الخلل عائد الى مزاجية وعدم وجود فهم وإدراك للعمل التجاري، على نحو تحولت فيه العملية التجارية الى نوع من التجارة الاستبدادية.

وحول الاجتماع الذي ضم عددا من تجار الدواجن والبيض والحليب والملابس، أفاد رئيس غرفة الأمانة: لقد اتفقنا أن يتم إنزال إعلانات في الصحف تنبه وترشد المستهلك الى قائمة الأسعار لمساعدة الجهات المعنية في مكافحة ظاهرة الغلاء الذي لحق بأسعار بعض المواد الغذائية، وفيما خرج الاجتماع دون تحديد أسعار خاصة بالسلع إلا أنه ناشد كبار المستوردين تحديد السعر للمستهلك، مطالبا المواطن بعدم الإسراف والتبذير في احتياجاته وخاصة في شهر رمضان، كما ناشد جمعية حماية المستهلك القيام بدورها في تثقيف وإرشاد المستهلك فيما يخص شراء مستلزماته واحتياجاته.

وأوضح الشيخ محفوظ شماخ في تصريح ليومية «الأيام» الصادرة في مدينة عدن، أن المشكلة التي تواجه التجار وتؤدي الى رفعهم للأسعار هي «ضريبة المبيعات التي وصلت الى 80 في المئة، ووجود بعض الأجهزة التنفيذية مثل جهاز المواصفات والمقاييس الذي أصبح عاملا رئيسيا في زيادة الأسعار، ثم تأتي الإتاوات التي تؤذينا»، وطالب شماخ في هذا الصدد الدولة بـ«التعامل بشفافية كاملة واستحداث محاكم إدارية متخصصة».

وفي انتظار ما ستسفر عنه الاجتماعات والمفاوضات بين الحكومة والتجار، فإن المواطن صاحب الدخل المحدود سوف يدفع الثمن باهضا من قوته وقوت عياله. (ق ب)

نمو أرباح نوكيا ومبيعاتها في الربع الثالث بفضل الهواتف الرخيصة

■ هلسنكي ـ رويترز: أعلنت شركة نوكيا أكبر شركة في العالم لصناعة الهواتف المحمولة امس الخميس ارتفاع أرباحها ومبيعاتها في الربع الثالث من العام بفضل الطلب القوي على الهواتف الجديدة في الاسواق الناشئة في اسيا. لكن الارباح جاءت أقل من متوسط توقعات المحللين. وقالت الشركة ان نصيب السهم من الارباح بلغ 0,21 يورو في الاشهر الثلاثة حتى نهاية ايلول (سبتمبر) الماضي ارتفاعا من 0,20 يورو في الربع الثالث من العام الماضي. وبلغ متوسط توقعات المحللين 0,22 يورو في استطلاع أجرته رويترز.

وقالت نوكيا ان نصيبها من سوق الهواتف المحمولة زاد الى 36 في المئة خلال الربع الثالث بينما انخفض متوسط أسعار الهواتف الى 93 يورو.

وقفزت مبيعات نوكيا في الاشهر الثلاثة الى 10,1 مليار يورو من 8,4 مليار في الفترة المقابلة من العام الماضي لتتجاوز توقعات المحللين.

انخفاض الاسهم الاوروبية مع تباين أرباح الشركات

■ باريس ـ رويترز: تراجعت الاسهم الاوروبية امس الخميس بعد مجموعة متباينة من تقارير الارباح من شركات مثل اس.ايه.بي الالمانية واريكسون السويدية لكن شركة أتوس أوريجن الفرنسية لخدمات تكنولوجيا المعلومات قفزت بفعل تقرير عن محاولة للاستحواذ عليها. وارتفع سهم اريكسون واحدا في المئة رغم انخفاضه في المعاملات الالكترونية على شبكة انستينت قبل الفتح الرسمي. وأعلنت اريكسون عملاق صناعة معدات شبكات الهاتف المحمول أن أرباحها قبل الضرائب في الربع الثالث جاءت أقل من التوقعات وتوقعت نموا متوسطا لاسواقها في العام المقبل.

وانخفض سهم اس.ايه.بي ثلاثة في المئة بعد تقرير يتسم بالحذر عن توقعاتها طغى على تحقيقها مبيعات وأرباح تشغيل أفضل من توقعات السوق في الربع الثالث من العام. وانخفض مؤشر يوروفرست 300 الرئيسي لاسهم الشركات الاوروبية بنسبة 0,44 في المئة الى 1435,15 نقطة. وكان المؤشر ارتفع هذا الاسبوع الى أعلى مستوى منذ خمس سنوات ونصف السنة. وصعد سهم أتوس بنسبة 19 في المئة بعد أن قالت صحيفة «سيتي أيه.ام» اللندنية ان شركة بلاكستون الامريكية للاستثمار الخاص تجري مباحثات للاستحواذ عليها في صفقة قيمتها 3,6 مليار يورو.